قانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٤

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامى كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية للهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٤٤٦٨٠٣٦٦ جنيها (فقط وقدره أربعمائة وأربعة وخمسون مليونا وستمائة وثمانون ألفا وثلاثمائة وستة وستون جنيها لا غير) وذلك وفقا لما يلى :

أولا : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٢٤٩٠٩٠ جنيها (فقط وقدره مليون ومائتان وتسعة وأربعون ألفا وتسعون جنيها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ١١١٧٣٩٢٩ جنيها يستبعد بالتحصيل من الباب الثالث .

(ب) الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٠٢٥٣٥٨٣ جنيها منه مبلغ ٩٠٠٤٤٩٣ جنيها يستبعد بالتحصيل من الباب الثالث وبذلك يبلغ صافى الباب الثانى النفقات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ١٢٤٩٠٩٠ جنيها .

ثانيا : الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ /١٩٩٢ بمبلغ ٤٥٢٤٣١٢٧٦ جنيها (فقط وقدره أربعمائة وثلاثة وخمسون مليونا وأربعمائة وواحد وثلاثون ألفا ومائتان وستة وسبعون جنيها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٤٨٦٣٩٣٢٨ جنيها .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٣٠٤٧٩١٩٤٨ جنيها .

ثالثا الإيرادات الجارية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الجارية بالباب الثانى - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٢٤٩٠٩٠ جنيها (فقط وقدره مليون ومائتان وتسعة وأربعون ألفا وتسعون جنيها لا غير) .

رابعا : الإيرادات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٤٥٣٤٣١٢٧٦ جنيها (فقط وقدره أربعمائة وثلاثة وخمسون مليونا وأربعمائة وواحد وثلاثون ألفا ومائتان وستة وسبعون جنيها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٢٣٢٤٢٣٢٧٦ جنيها .

(ب) الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٢٢١٠٠٨٠٠٠ جنيها .

(المادة الثانية)

تعدل اعتمادات الاستخدامات الجارية بموازنة الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٣٥٩٥٧٢٢ جنيها (فقط وقدره ثلاثة عشر مليونا وخمسمائة وخمسة وتسعون ألفا وسبعمائة واثنان وعشرون جنيها لا غير) وتستبعد بالتحصيل من الباب الثالث ، وذلك لمواجهة الزيادات التى وقعت بالباب الأول - الأجور بمبلغ ٤٦٧٣٩٢٩ جنيها وبالباب الثانى - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٨٩٢١٧٩٣ جنيها وفقا لما أسفرت عنه الحسابات الختامية للهيئة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ رجب سنة ١٤١٥ هـ .

الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٤ م